ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332
مجلة الحوار الفكري
مجلد: 15 عدد: 02 السنة 2020

# نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر

# The new economic growth model is an endeavor to diversity the Sources of economic growth in Algeria

- **د. وافي ناجم**، جامعة أدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، oua.nadjem@univ-adrar.dz
- **د.جلالية عبد الجليل**، جامعة أدرار ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، abd.djelaila@univ-adrar.dz

تاريخ الاستلام:**2020/05/03** تاريخ القبول.**2020/09/04** تاريخ النشر: **2020/12/30**

**الملخص:** يهدف هذا البحث إلى إبراز أهم المحاور والإجراءات التي جاء بها نموذج النمو الاقتصادي الجديد من أجل إعادة رسم إستراتجية جديدة لتحقيق تنويع مصادر النمو الاقتصادي آفاق سنة 2030، وذلك بعد عجز برامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق استقلال الاقتصاد الوطني عن الريع النفطي. وقد اعتمد البحث بشكل أساسي على وثيقة نموذج النمو الجديد المكونة من 21 صفحة والتي نشرت على موقع وزارة المالية.

توصل البحث لجملة من النتائج أبرزها أن أزمة تراجع أسعار النفط في 2014 وما خلفته كان لها دافع قوي في الإعلان عن النموذج الجديد رغم أن مسودته الأولية كانت في 2012، كما توصل البحث إلى أن تطبيق نموذج النمو الجديد لم يحقق أهدافه التي كانت مقررة خلال الفترة 2016-2019 بالشكل المرغوب، ما يجعل باقي الأهداف المقررة على المحك.

**الكلمات المفتاحية:** نموذج النمو الاقتصادي الجديد؛ تنويع اقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، سياسة الميزانية.

**Abstract:**This reserch aims to show the most important axes and procedures that the new economic growth model came in order to redefine a new strategy to achieve diversification of sources of economic growth prospects for the year 2030, after the inability of economic recovery programs to reach the independence of the national economy from oil rents.The research was mainly based on the model of new growth document under 21 pages which published on the Ministry of Finance website.

The research reached a set of results, importantly that the crisis of the decline in oil prices in 2014 and its successors had a strong motivation in announcing the new model despite its initial draft in 2012, as the research also concluded that the application of the new growth model did not realize its goals that were scheduled during the period 2016-2019 as desired,which puts the remaining goals at staks.

**Keywords:** New Economic Growth Model, Economic Diversification, Economic Recovery, Budget Policy

**مقدمة:**

وضعت الجزائر منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية برامج تنموية تهدف في مجملها إعادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، حيث في بداية الألفية الثالثة تم تنفيذ أربعة برامج وهي: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) وبرنامج

توطيد النمو الاقتصادي( 2015-2019)، وتعتمد هذه البرامج كلها على خلق ديناميكية إقتصادية أساسها توليد طلب داخلي قادر على إشراك القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط، لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

ومع انخفاض أسعار النفط عام 2014 فترة نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي، وما شكل ذلك من تحديات تعبئة التمويل المناسب لاستكمال الجهود التنموية، عملت الجزائر بداية عام 2015 في ضبط أوضاع المالية العامة وشرعت في بعض الإصلاحات لمواجهة صدمة إنخفاض أسعار النفط ومعالجة مواطن القصور في السياسات التنموية المنتهجة، وهو ما شكل فرصة جديدة لإعادة تشكيل نموذج النمو الاقتصادي الجديد. ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية: **ما هي المحاور التي جاء بها نموذج النمو الاقتصادي الجديد في سبيل تنويع مصادر النمو الاقتصادي بالجزائر آفاق سنة 2030، في ظل عجز برامج الانعاش الاقتصادي عن تحقيق ذلك ؟**

**منهج البحث:** إعتمدنا في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل إبراز المحاور التي جاء بها نموذج النمو الاقتصادي الجديد وتحليل بعض الأرقام والاحصاءات الخاصة ببعض المؤشرات الاقتصادية.

**أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من خلال تقديمه لأهم المحاور والإجراءات التي جاءت في وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، وإعطاء نظرة تقيمية لما خلفته برامج الانعاش على النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر.

**محاور البحث:**

سوف نعالج إشكالية هذا البحث من خلال المحاور التالية:

**المحور الأول:** أهم نتائج برامج الإنعاش الاقتصادي في إحداث النمو الاقتصادي بداية الألفية الثالثة.

**المحور الثاني:** ماهية نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

**المحور الثالث:** مرتكزات نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر خلال الفترة 2016-2030.

## المحور الأول: أهم نتائج برامج الإنعاش الاقتصادي في إحداث النمو الاقتصادي.

تندرج برنامج الإنعاش الاقتصادي في إطار سياسة تشجيع الطلب والعرض الداخلي التي تمت مباشرتها سنة 2001 وفقا للموارد التي كانت متوفرة آنذاك. وبالتالي ما هي مساهمة هذه البرامج في إحداث النمو الاقتصادي؟

### أولا: عرض برامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر

### 1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004 ) PSRE

أقرته السلطات الجزائرية للفترة 2001 – 2004 وخُصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار حوالي (7 ملايير دولار أمريكي)، موجها لدعم المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية الزراعية، وقطاع الموارد المائية، والنقل، والهياكل القاعدية، والتنمية المحلية وتنمية وتأهيل الموارد البشرية.

### 2- البرنامج التكميلي لدعم لنمو(2005-2009 ) PCSC

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو ما مقداره 8.705 ملايير دينار أي 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات إعادة تقييم البرنامج السابق ب 1.216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية الخاصة، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، أما الغلاف المالي الإجمالي

المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدرِ ب 9.680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[1].

**3- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 – 2014 ) PCCE**

إجمالي القوامة المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار). ويهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي( 2010-2014) بصفة رئيسة إلى:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية.
- إطلاق مشاريع جديدة غير تلك التي تم إنجازها في البرنامج السابق.
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل من خلال الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.
- تطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، واستعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم، وفي المرافق العمومية.

**4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019) PACE**

جاء هذا البرنامج في ظرف اقتصادي صعب نتيجة لتراجع أسعار النفط الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى تبني عدة إصلاحات في مجال المالية والمحاسبة العمومية أهمها غلق جميع حسابات التخصيص الخاص التي شملت البرامج المذكورة سابقا وإدراجها في الحساب رقم 302-145الذي عنوانه « حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز» بموجب قانون المالية لسنة 2017، لذلك أقتصر هذا البرنامج فقط على سنة 2015 وسنة 2016[2].

**ثانيا: مساهمة برامج الإنعاش الاقتصادي في النمو الاقتصادي**

لتقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، نبحث عن توفر شروط نجاحها فيما يلي:

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافقها استعادة الأمن، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي[3]:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار، منها حوالي 30 مليار دولار من الإنفاق العمومي أي أكثر من أربعة أضعاف التكلفة الأولية التي كانت مقررة؛
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الخمس ؛
- تراجع معدل البطالة من 29% إلى 24%؛

[1] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد العاشر،2012، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 147.

[2] وافي ناجم، بلال بوجمعة، مساهمة برامج الإنعاش الاقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية أدرار خلال الفترة 2001-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثالث، سبتمبر 2017، جامعة بشار، ص 245.

[3] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، 2010، جامعة بسكرة، ص ص:204-205.

- إنجاز العديد من الطرق والمنشات القاعدية و كذلك بناء و تسليم 700.000 سكن؛

كذلك تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية،حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6,8 % واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار سنة 1999 إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004[1].

وعن نتائج البرنامج التكميلي لدعم لنمو (2005-2009) نذكرها في ما يلي:

إنخفاض الديون الخارجية من 21.82 مليار دولار بنهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى 5.81 مليار دولار سنة 2009[2]، أي بنهاية مشروع البرنامج التكميلي لدعم النمو، فيما يخص الديون الداخلية فقد انخفضت من 1094.3 مليار دج سنة 2005 إلى 808.2 مليار دج سنة 2009، الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 10017.5 مليار دج أي ما يعادل 137.9 مليار دولار سنة 2009 مقابل 6000 مليار دج سنة 2005، مع معدل تضخم وصل بالمتوسط إلى 5.7% [3].

أما ام النتائج المحققة من برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 :

- معدل نمو متوسط بلغ 3%.
- معدل البطالة استقر في حدود 10%.
- احتياطي صرف في حدود195 مليار دولار.

- إنجاز الطريق السيار شرق غرب ومقطع هام من مترو الجزائر، إضافة لمشاريع الترامواي ( الجزائر، ورقلة، وهران..)

وانطلاقا من الفكر الكينزي تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى تنشيط الطلب الفعال وفق ما يصطلح عليه مبدأ المضاعف الكينزي، حيث أن الزيادة في إحدى مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الحكومي مثلا)، ينجم عنها زيادة مضاعفة في الدخل وهذا بسبب الدخول المتولدة عن عملية الإنفاق.

ومن الناحية التطبيقية فإن مضاعف الإنفاق العمومي في للفترة 2001- 2009 بالجزائر أعطى قيمة متوسطة تساوي 0.90 ( k=0.902 )وهذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحولي 10 سنتيمات من الدينار ( 0.098 دج) ، وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80% متوسط الميل الحدي للاستيراد( m = 0.807 ) أي أنه من كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب حوالي 80 سنتيما منه للخارج لاستيراد السلع والخدمات والباقي، أي حوالي20 سنتيما فقط، يوظف لشراء السلع والخدمات المحلية[4].

[1]Ministère des Finance, Direction Générale de la prévision et des politiques, Principaux Indicateurs Macroéconomie financiers_DG_1990-2017.
[2] Ibid.
[3] Office Nationale des Statistiques (ONS), Principaux indicateurs économiques de l'Algérie 2009- 2010.
[4] محمد مسعي، مرجع سابق، ص 156.

**المحور الثاني: ماهية نموذج النمو الاقتصادي الجديد**

**أولا: ظروف تبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد**

إن الانخفاض الشديد في أسعار البترول في السوق الدولية نتيجة لضعف الطلب الدولي على هذه المادة الطاقوية من جهة وارتفاع الإحتياطي الأمريكي من البترول من جهة أخرى، حيث وصل سعر البرنت Brent إلى أقل من 50 دولار أمريكي للبرميل منذ أكتوبر2015، هذه الوضعية أثرت على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما كان لها وقع خاص على الاقتصاد الوطني من خلال تراجع الموارد المالية للجزائر وتقلص مدخراتها حيث:

- سجل رصيد صندوق ضبط الموارد انخفاض حاد، حيث وصل إلى الحد الأدنى القانوني ب 740 مليار دينار، في نهاية جوان 2016 مقابل 2072.2 مليار دينار نهاية 2015 و4408.2 مليار دينار نهاية 2014[1]؛
- انخفاض احتياطي الصرف لما يقارب 34.81 مليار دينار بين 2014 و2015؛
- سجل الميزان التجاري للمرة الأولى منذ 1995 عجزا ب 16.6 مليار دولار أمريكي في 2015،
- سجلت الأرصدة الأساسية لميزان المدفوعات في نهاية 2015 عجزا بلغ -27.48 مليار دولار أمريكي بالنسبة للحساب الجاري و -27.54 مليار دولار أمريكي بالنسبة للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات؛
- بلغ عجز الميزانية -3172.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015، مقابل -3186 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2014؛
- ارتفاع المديونية العمومية الداخلية في نهاية 2015 ب 141.8 مليار دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014؛
- بلغ مجموع نفقات الميزانية المسحوبة 7656.3 مليار دينار في نهاية سنة 2015؛

**ثانيا: أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد**

تتمحور أهداف نموذج النمو الجديد حول جانبان أساسيان، الأول يتعلق بالميزانية والثاني يتعلق بتنويع الاقتصاد الوطني.

**1- في جانب الميزانية**

كان يهدف النموذج الاقتصادي الجديد في جانبه المتعلق بالسياسة الميزانية إلى ثلاثة أهداف رئيسة أفاق 2019 تتعلق بتحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير، تقليص معتبر في عجز الميزانية، تعبئة الموارد الإضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي[2].

**1-1 تحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير**

يشمل مفهوم الجباية على عدة عناصر منها الإتاوة، الرسم، الضريبة، فقد يتحصل الأشخاص الطبيعيين على امتياز بشكل منفرد، فيدفعون مقابل هذا الامتياز إتاوة، كما قد يدفع الفرد إلى الدولة مبلغا من النقود جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة، وهذا يطلق عليه الرسم، ومع تطور وتغير وظائف الدولة تغيرت طبيعة الرسم وتم إضافة الضريبة التي تستعمل كمورد

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019 ،ص:04.

[2] Ministère des Finances, le Nouveau modèle de Croissance (synthèse), Juillet 2016, P : 02.

أساسي لإيرادات الدولة[1]، فهي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[2].

فالجباية العادية تشمل كل العناصر التي تشكل الجباية بصفة عامة، ويتحملها الأفراد والوحدات الاقتصادية التي لا تنشط في مجال المحروقات سواءاً من حيث الاستكشاف أو الاستغلال، ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها الجباية العادية كمورد أساسي في الميزانية العامة للدولة خاصة مع عدم استقرار الجباية البترولية، فإن نموذج النمو الاقتصادي الجديد يولي لها أهمية بالغة من أجل الرفع من مساهمتها في تغطية نفقات الميزانية العامة للدولة خاصة نفقات التسيير الخاصة بتسيير المؤسسات والإدارات العمومية وأجور الموظفين وذلك من خلال[3]:

– إصلاح نظام الجباية لتدارك بعض النقائص التي أدت في كثير من الأحيان إلى التهرب الضريبي؛

– عصرنة الإدارة الجبائية من خلال تكوين الموارد البشرية وتأهيلها بما يتماشى والتطورات الحاصلة في مجال التسيير والإدارة؛

– الانتقال إلى التعاملات الإلكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تخص المتعاملين الاقتصاديين في قطاعات التوزيع والخدمات والصناعة بالخصوص، وهذا من أجل توفير الجهد والوقت على المكلفين بالضريبة والحد من التهرب الضريبي؛

– تحسين تحصيل الرسم على القيمة المضافة TVA من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد لاسيما المواد الكمالية ومواد الرفاهية المستوردة ومراجعة الإعفاءات الجبائية؛

– تطوير الجباية المحلية التي تبقى مردوديتها أقل من المستوى المأمول من خلال تطوير الضريبة العقارية.

لكن يلاحظ أن هذا الهدف لم يتحقق ونحن في 2020،حيث لم يتم تغطية نفقات التسيير بالموارد العادية بل أن موارد الميزانية تعتمد بشكل أكبر على الجباية البترولية وستشهد الميزانية زيادة في العجز خاصة في ظل استمرار انخفاض أسعار البترول حيث سجلت ولأول مرة في التاريخ العقود الآجلة للخام الامريكي سعر سلبي شهر أفريل 2020 ،كما نسجل تأخر كبير في مجال عصرنة ورقمنة الإدارة الجبائية، وهذا ما يضع أهداف النموذج على المحك.

### 2-1 تقليص معتبر في عجز الميزانية

يعد عجز الميزانية العامة من أقدم وأخطر المشاكل المالية التي تواجه كافة دول العالم وبصفة خاصة الدول النامية، ويمكن النظر إلى عجز الميزانية باعتباره أحد أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة، فعجز الميزانية هو

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص: 115.

[2] محمود عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر،2008، ص:14.

[3] Ministère des Finances (2016), op-cit, PP 09,10.

إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد به زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الميزانية العامة[1]، كما يمكن اعتباره على أنه رصيد ميزاني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها[2].

ولذلك كان الهدف تقليص في عجز الميزانية العامة للدولة وجعلها متوازنة على طول الفترة 2016-2019، عن طريق ترشيد والتحكم في حجم الإنفاق الحكومي دون التخلي عن الطابع الاجتماعي للدولة المتمثل في سياسة الدعم الموجه للطبقات الفقيرة مع البحث عن الآليات الكفيلة لتوجيه هذا الدعم لمستحقيه الفعليين (إحصاء الفئات الفقيرة، وضع بطاقات، تخصيص أسواق...)، كما يتم تقليص العجز في الميزانية من خلال وضع الإجراءات التي تزيد من حجم الموارد العامة للدولة كالزيادة الأفقية للضرائب وفرض ضرائب جديدة كالضريبة المفروضة على المواد الطاقوية من أجل تقليص حجم الاستهلاك الداخلي للطاقة وتوفير الفائض منها بهدف التصدير.

**جدول رقم (01): رصيد الميزاية خلال الفترة 2016-2019**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| رصيد الميزانية (مليار دينار) | 2343.7- | 1590.3- | 2110.1- | 1664.3- |

**المصدر**: www.mf.gov.dz

**الشكل رقم (01):تطور رصيد الميزانيةخلال 2016-2019 (مليار دينار)**

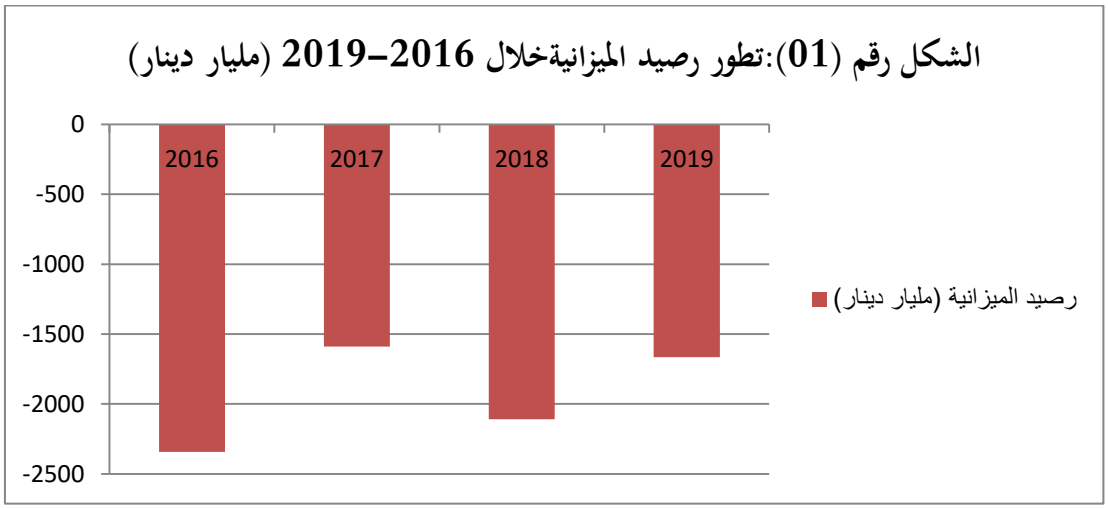


**المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على الجدول رقم (01)**

من خلال الجدول رقم (01) والشكل الموضح له نلاحظ أن الميزانية لا تزال تعاني من العجز خلال الفترة 2016-2019، رغم انخفاض مقداره مقارنة بسنة 2016 ما يدل على أن تلك الإجراءات المتخذة في سبيل تخفيض عجز الميزانية لا تزال ناقصة وتحتاج المزيد من الإجراءات الإضافية، في مقدمتها الاعتماد على الشراكة مع القطاع الخاص في إنجاز وإدارة البنية التحتية التي تتميز بارتفاع تكاليفها.

[1] عبد الطيف ماجد، مامون دقامسة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 22، العدد 87، الإمارات العربية، 2001، ص 52.

[2] Jean-Yves Capul, Olivier Garnier, dictionnaire D'économie et de sciences sociales, Hatier Scolairen, Paris ,2002, P26.

### 1-3 تعبئة الموارد الإضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي

السوق المالي هو المكان أو الوسيلة المنظمة التي يتم بموجبها الجمع بين الطلب والعرض على الأموال، سواءاً كان ذلك بالاتصال المباشر أو غير المباشر، والجزائر ستعتمد في مجال تعبئة الموارد الإضافية لتجسيد نموذجها الاقتصادي الجديد عن طريق السوق المالي الداخلي، من خلال اللجوء إلى الاستدانة الداخلية بدل الخارجية وهذا لتجربتها المريرة مع القروض الخارجية التي استفادت منها من المؤسسات المالية الدولية عند مباشرتها للإصلاحات الهيكلية وبرامج التثبت خلال التسعينيات، وفي هذا الإطار فقد أصدرت الخزينة العامة الجزائرية القرض السندي في سنة 2016 في شكل سندات أسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب لمدة 3 سنوات و5 سنوات بقيمة 50000دج لكل واحدة، وتكون نسبة الفائدة على هذه سندات 5% سنويا لمدة 3 سنوات و5.75% سنويا لمدة 5 سنوات، بحيث يتم دفع الفوائد الناجمة عن هذه السندات سنويا في تاريخ يوافق تاريخ الإكتتاب وتكون معفاة من الضرائب[1]،كما تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي ولهذا تم تعديل قانون النقد والقرض الحالي في المادة 45 منه التي تمنع بنك الجزائر من شراء السندات التي تصدرها الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية، واستبدالها بالمادة 45 مكرر التي تسمح لبنك الجزائر بالشراء المباشر لسندات الخزينة، على أن يتم تنفيذه بصفة استثنائية لخمس (05) سنوات كحد أقصى تتمكن الخزينة العامة من الاقتراض المباشر من بنك الجزائر، من أجل تمويل عجز الميزانية، وتحويل بعض الديون المتعاقد عليها لدى البنوك والمؤسسات العمومية، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار لتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية. غير أنه وفي ظل الأحداث السياسة التي عرفتها الجزائر سنة 2019 فقد تم التخلي عن التمويل غير التقليدي من طرف حكومة عبد العزيز جراد.

## 2- في جانب تنويع الاقتصاد الوطني آفاق 2030

في سياق تنويع الاقتصاد الوطني والتحول الهيكلي أقرا نموذج النمو الاقتصادي الجديد الأهداف التالية:

### 2-1 مسار متنوع في النمو

تتفق مجمل الدراسات والأبحاث المتعلقة بالنمو في الجزائر على أن قطاع المحروقات هو الذي يحرك باقي القطاعات الأخرى، فقطاع البناء والأشغال العمومية إضافة إلى قطاع الخدمات يستمدان معدلات نموهما من التدخل الكبير للحكومة من خلال برامج السكن وبرامج الأشغال العمومية الكبرى، إضافة إلى تزايد عدد المرافق الحكومية وموظفي القطاع الحكومي وأجورهم، وهذا الاعتماد المفرط على المحروقات كمصدر لنمو الناتج المحلي يجعل من استدامته أمرا صعبا جدا خاصة في ظل تراجع أسعار النفط، ولذلك يسعى نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى تنويع مصدر النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في قطاع الفلاحة، والطاقات المتجددة، والصناعة التحويلية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وفي هذا السياق يسعى نموذج النمو على الخصوص:

- ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الخام في مستوى 6.5% خلال الفترة 2020-2030 والرفع من مستوى الناتج المحلي الخام الفردي ومضاعفته ب 2,3 مرة؛

[1] وزارة المالية، قرار رقم 21 مؤرخ في 19 جمادى الثانية،1437 الموافق28 مارس سنة 2016، المتعلق بالكيفيات والشروط التي تصدر وفقه الخزينة العامة، سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي.

– رفع نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام إلى 10% بعدما كانت 5.3% في سنة 2015؛

### 2–2 عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي والتصدير

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات المحركة للأنشطة الاقتصادية، حيث يستطيع بما يوفره من منتجات متنوعة أن يحرك مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى من صناعة، تجارة وخدمات، والجزائر تتوفر على مؤهلات فلاحيه هامة سواءً في المجال الزراعي (موارد مائية متنوعة،أراضي زراعية شاسعة، مناخ متنوع ) أو في مجال تربية الحيوانات ( ثروة حيوانية متنوعة، أراضي رعوية، شريط بحري كبير)، وينتظر من هذا القطاع أن يحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ويساهم بدرجة كبيرة في تركيبة الصادرات الجزائرية آفاق 2030 وذلك بالاعتماد على[1]:

– الاستثمار الخاص كقوة دافعة جديدة في الإنتاج الفلاحي؛

– التكامل القطاعي لبناء سلسلة تساهم في رفع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي؛

– الابتكار كمفتاح للتحديث والتنمية الزراعية والصيد البحري؛

– الري لزيادة مستدامة في الإنتاجية؛

– الشمولية لضمان المشاركة الفعالة لجميع جهات الوطن.

### 2–3 تحقيق الانتقال الطاقوي

من خلال إدماج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية الذي يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة [2]، كما أن الانتقال الطاقوي الذي شرع فيه عالمياً يتطلّب المزج الطاقوي تحسّباً لبدء تطبيق ميثاق الطاقة الأوروبي 2050 الذي يعني سلوكاً طاقوي "صفر كربون". والجزائر في موقع تنافسي قوي في جانب الطاقة الشمسية وإلى حد ما طاقة الرياح في الهضاب العليا وطاقة المياه (ساحل بـ1400 كلم) [3]. والأمر يتطلب تفعيل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الذي رصد له مبلغ 120 مليار دولار من أجل بلوغ نسبة 27% من مصادر الطاقة المتجددة، ووضع آليات تسمح بالاستهلاك الأمثل للطاقة ووضع تسعيرة مبنية على أساس التكلفة، لتخفيض الاستهلاك المحلي للطاقة إلى نصف ما تم استهلاكه سنة 2015 التي بلغت فيها نسبة الاستهلاك 6% على أن تنخفض إلى 3% في السنة آفاق 2030، وعدم استخراج من باطن الأرض إلا الكميات الضرورية للتنمية[4].

### 2–4 تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن

[1] Ministère de la Agriculture et Développement Rurale et de Pèche, Objectifs de développement des filières stratégiques de l Agriculture, 2016, P 03.

[2] الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

[3] محمد ابو عبد الله، جريدة العربي الجديد، بشير مصيطفى: الجزائر تمتلك مصادر متنوعة لإدارة اقتصادها، الجزائر، 07 سبتمبر 2015. على الموقع https://www.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople/2015/9/6/

[4] Ministère des Finances (2016), op-cit, P 02.

تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى[1].

والجزائر تملك كل المؤهلات التي تسمح لها بتنويع صادراتها خاصة في مجال الفلاحة، السياحة والصناعة البتروكمياوية، كما أن موقعها الجغرافي يمكنها من اكتساح الأسواق الأوربية والإفريقية، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف لابد من القيام بـ:

– تحديد إستراتجية واضحة المعالم للعملية التصديرية وتحديد الأسواق المستهدفة؛

– مراجعة نظام الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية؛

– تطوير البنية التحتية الخاصة بالتصدير؛

– جعل المنظومة المالية والبنكية في خدمة المصدريين داخليا وخارجيا؛

– مواكبة التكنولوجيات الحديثة في مجال التصدير؛

– الاهتمام بكل الجوانب المتعلقة بالمنتج محل التصدير وجعله مطابق للموصفات المطلوبة دوليا.

**ثالثا:الإصلاحات المتخذة في إطار السياسة الميزانية**

## 1- تأطير الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2016-2019

بقصد التمهيد والانطلاق الجيد في تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد، قامت الحكومة الجزائرية في سنة 2016 باتخاذ تدابير صارمة تمثلت أساسا في تسقيف المدفوعات واعتماد مخطط للخزينة ومخطط للالتزامات لضبط مستوى ووتيرة النفقات[2].

حيث يتم إعداد مخطط شهري على مستوى الخزينة لتسديد مختلف النفقات المستحقة على الدولة من قبل مؤسسات الإنجاز، فيما يتعلق بنفقات التجهيز، والأجور ومصاريف تسيير المصالح بالنسبة لنفقات التسيير، دون أن يؤثر ذلك على النفقات غير قابلة للتخفيض (نفقات المستخدمين، التعويضات، التحويلات الاجتماعية)، كما تم تجميد بعض مشاريع الاستثمار العمومي التي لم تنطلق أو التي ليس لها أولوية أو أنَّ منفعتها الاقتصادية والاجتماعية غير مجدية في المدى القصير، وتجميد عمليات التوظيف في القطاع العمومي باستثناء بعض القطاعات كالتربية، التعليم العالي، التكوين المهني والصحة.

كما تم إدراج تأطير الميزانية متوسط المدى إبتدءا من السنة المالية 2017 والذي يحدد تقديرات الإيرادات والنفقات للسنة المقبلة مع الإشارة إلى السنتين المواليتين اللتان يمكن أن تكونا موضوع تعديل أثناء تحضير مشروع قانون المالية للسنة المعنية، وبهدف التحكم في الموارد المالية للدولة سوف يتم تطهير الحسابات الخاصة للخزينة وضم بعضها مع البعض الآخر، كما هو الحال بالنسبة لتسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة في ميزانية التجهيز التي تم تجميعها في حساب واحد

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول،2002، ص 09.

[2]Ministère des Finances (2016), op-cit, P: 07.

من أجل تمويل مجموع برامج الاستثمارات العمومية[1]، وهو ما تم بموجب المادة 120 من قانون المالية لسنة 2017، ومن أجل تسيير جيد للاعتمادات المالية والتقليل من الدين العام الداخلي فقد تم تفعيل الالتزام القانوني والالتزام المحاسبي الذي لا يسمح للآمرين بالصرف الالتزام برخص البرامج إلا في حدود الإعتمادات المالية المتوفرة[2].

**2- الإصلاحات والتدابير المتخذة في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد**

تسعى الجزائر في آفاق عام 2030 لتصبح بلد ناشئ من خلال الشروع في تحول قطاعي يسمح بتنويع اقتصادها خاصة في مجال الصناعة التحويلية ورفع حصتها من القيمة المضافة، وتطوير القطاع الفلاحي بغرض تحقيق الأمن الغذائي، مع الاهتمام بقطاع الطاقة والتحول الطاقوي عن طريق تنمية الطاقات المتجددة.

إن نموذج النمو الاقتصادي الجديد يسعى إلى مسار نمو اقتصادي خارج المحروقات متحكم فيه خلال الفترة 2020-2030 ولذلك ينص على جملة من الاقتراحات تتمحور حول الإصلاحات في إطار السياسة الميزانية تتمثل في[3]:

**2-1 الإصلاح الجبائي والمؤسساتي**

ويتم ذلك عن طريق:

- إصلاح طريقة سير صندوق ضبط الموارد وضبط واضح للاستخدام متاحاته؛
- ضمان الملاءة و القدرة على تسديد الديون العمومية وتأطيرها في مستوى يضمن ترشيد الميزانية؛
- تغطية تدريجية على المدى المتوسط للنفقات الجارية بإيرادات الجباية العادية؛
- الإسراع من وتيرة الإصلاحات المتعلقة بالميزانية لدعم التسيير المتعدد السنوات للميزانية كما تم إرسائها من خلال قانون المالية لسنة 2016؛
- رسم سياسة ميزانية ترتكز على الفعالية والمردودية والأداء في إطار الحوكمة الاقتصادية، بإدخال في الميزانية أساليب وطرق التقييم التي تستند على معايير التكلفة والعائد للحد من الإعفاءات الجبائية والآليات المتعلقة بالحوافز التي تثقل كاهل ميزانية الدولة.
- إعادة توجيه نفقات الميزانية لفائدة القطاعات التي تستهدف النمو الاقتصادي من خلال برنامج استثمار متعدد السنوات تُعطي فيه الأولوية للمشاريع والاستثمارات التي تتطابق مع التكنولوجيات المتقدمة والكفيلة بتحفيز ودفع الإنتاجية في القطاعات ذات الأولوية.
- إصدار سريع لقانون عضوي حول قوانين المالية، وهو ما تم من خلال إصدار القانون 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018.

[1] وزارة المالية، مذكرة عرض المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2018، 30 مارس 2017، ص:02.

[2] Ministère des Finances, Instruction N°02 du 06 février 2017, P : 01.

[3] Ministère des Finances (2016), ibid, P: 09.

### 2-2 عقلنة وترشيد النفقات العمومية

ترشيد النفقات العامة يتضمن ضبط النفقات العامة وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتفادي النفقات غير الضرورية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة[1].

ويسعى نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى ترشيد النفقات العمومية خاصة تلك التي تخص الدعم والإعفاءات الجبائية الضمنية أو المباشرة التي تستفيد منها المؤسسات والأسر وتدفعها الحكومة وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها [2]:

- تقييم مدى فعالية مختلف سياسات التحفيز والتشجيع المقدمة للمؤسسات لتقليصها مستقبلا باستثناء تلك التي تساهم فعلا بنتائج إيجابية في مخرجاتها لفائدة الاقتصاد والمجتمع.
- عدم اعتماد أي مشروع تشريعي أو نظام ينشئ سياسة تمس ميزانية الدولة صراحة أو ضمنيا إذا لم تكن مدعومة بآليات لرصد وتقييم هذه السياسة.
- تحديد رزنامة تبين المدى الزمني الخاص بالتصحيح التدريجي لسياسة إعادة التوزيع لفائدة الفئات المعوزة لضمان عدالة اجتماعية أكبر.

### المحور الثالث: مرتكزات نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر خلال الفترة 2016-2030

من أجل تحقيق الرؤية الجديدة للاقتصاد الوطني آفاق عام 2030 قدم نموذج النمو الاقتصادي الجديد ستة (06) محاور هي:

**أولا: تنشيط وتشجيع خلق المؤسسات:**

عن طريق تحسين بيئة الأعمال ودعم التنافسية وإنشاء مجلس وطني للتنافسية لدعم كل الإصلاحات التي من شانها أن تشجع على توفير مناخ الأعمال الجيد لخلق المؤسسات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع خلق المؤسسات المهتمة باقتصاد المعرفة والتكنولوجية الحديثة وخلق شراكة بينها وبين المؤسسات العمومية[3].

ونعتقد أن هذا يحتاج نية وإرادة سياسية قوية ومتابعة من أعلى المستويات، والتركيز على القطاعات التي تسمح بخلق ديناميكية للتحول من أُحادية التصدير إلى تنويع التصدير، وإضفاء الطابع المؤسساتي على لجنة ممارسة الأعمال وتوسيعها لتشمل بالإضافة إلى ممثلي الحكومة والقطاع الخاص الباحثين والخبراء للإعطاء نظرة شاملة على التنمية الاقتصادية، كما يجب تبسيط الإجراءات الإدارية والانتقال إلى الإدارة الالكترونية لتسريع وتيرة إنشاء المؤسسات، كما يتعين الاهتمام أكثر بالمؤسسات الناشئة ومرافقتها من خلال حاضنات الأعمال، ونرى أن استحداث وزارة منتدبة في حكومة "عبد العزيز جراد"خاصة بحاضنات الأعمال للأول مرة في الجزائر دليل على أهميتها في الاقتصاد الوطني ومدى وعي الحكومة بأهميتها.

**ثانيا: تمويل الاستثمار**

[1] محمد شاكر عصفورة، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، 2008، ص399.

[2] Ministère des Finances (2016), op-cit, P: 10.

[3] Ministère des Finances, Lettre de politique de développement (Programme d'appui budgétaire à la compétitivité industrielle et énergétique), P:06

من أجل بلوغ رؤية الاقتصاد الوطني آفاق 2030 يتطلب ذلك تحول سريع في الاستثمار الخاص خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تطوير النظام الوطني للاستثمار في التجهيزات العمومية، إصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رؤوس الأموال.

**1- تطوير النظام الوطني للاستثمار في التجهيزات العمومية**

ويتم هذا من خلال تحسين فعالية الاستثمارات العمومية ونوعية البنية التحتية، وتنويع مصادر تمويل الاستثمارات العمومية بالاعتماد على الشراكة مابين القطاع العام والخاص و وضعها في إطار تنظيمي كسن قوانين منظمة لعملية الشراكة، وتفضيل التمويل القائم على إصدار السندات خاصة في مشاريع البنية التحتية التي تتطلب الكثير من الأموال، مع إقامة شراكة مع الدول التي لها خبرة وتجربة في مجال تمويل البنية التحتية.

**2- إصلاح النظام البنكي**

من خلال توفير جو منافسة حقيقية ما بين البنوك لصالح الاستثمار، وتحديث وتحسين الخدمات البنكية وانتشارها على كامل التراب الوطني، مع الحرص للاستجابة لمعايير الرقابة الاحترازية وتعزيز الرقابة على الأخطار البنكية، خاصة تلك المتعلقة بالقروض وسعر الصرف، مع إيجاد الحلول المناسبة لاستقطاب الأموال من السوق الموازي وإدخال الصيرفة الإسلامية، وتعد خطوة جيدة في استحداث النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والذي نص على 08 منتوجات مالية إسلامية كما نص على استحداث الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وألغى النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات.

**3- تطوير سوق رؤوس الأموال**

يعتبر السوق المالي الجيد والفعال من العوامل التي تؤدي إلى جذب وخلق الاستثمارات، ولذلك يتعين على الجزائر تذليل جميع العقبات التي تقف في طريق تطور بورصة الجزائر، إذْ لم تعرف هذه الأخيرة تطور معتبر منذ إنشائها في 25 ماي 1997 مقارنة ببورصات البلدان المجاورة (تونس والمغرب). وفي هذا السياق من المهم التعجيل بتحسين الإطار التنظيمي وتبسيط الإجراءات الإدارية خلال عمليات الاكتتاب العام وإصدار السندات من قبل الشركات العامة أو الخاصة[1].

**ثالثا:السياسة الصناعية والتنويع**

السياسة الصناعية هي منظومة من الأدوات والإجراءات وأشكال من التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي بحيث تستطيع الدولة من خلالها تشجيع وتطوير نشاطات اقتصادية محددة. وعليه فإن السياسة الصناعية وإن اختلفت مفاهيمها في التوسع أو التضييق، فإنها بمثابة وسيلة لتحقيق الهدف التنموي، وعموما فإن السياسة الصناعية تعتمد على مجموعة من الأدوات منها[2]:

[1]Ministère des Finances (2016), ibid , P: 15.

[2] مدحت كاظم القريشي، السياسة الصناعية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)، شبكة الاقتصاديين العراقيين، نشر في 2014/12/30، ص 05. على الموقع http://iraqieconomists.net/ar/2014/12/30

- إقامة الصناعات الإستراتيجية الأساسية وغيرها من قبل الحكومة مباشرة؛
- تأسيس أو تشجيع إقامة التجمعات الصناعية، ويعني إتحاد عدد من الصناعات مع بعضها في مؤسسة واحدة؛
- استخدام وسائل الحماية المختلفة لتشجيع الاستثمار الصناعي؛
- تقديم الحوافز الضريبية والمالية في مجالات استثمارية معينة؛
- توفير التمويل الميسر قصير ومتوسط وطويل الأجل للاستثمار الصناعي؛
- تأسيس البنية التحتية وتقديم مختلف الخدمات التي تحتاجها الصناعة بما فيها إقامة ما يعرف بالعناقيد الصناعية؛

وتسعى الجزائر من خلال سياستها الصناعية الجديدة إلى التحول من بلد يصدر مواد أولية في شكلها الخام إلى بلد يصدر مواد مصنعة محليا أو ما يسمى بسياسة إحلال الواردات ورفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام، ومن أجل تحقيق ذلك فقد قامت بإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتنظيمه في 13 مجمع صناعي، تضم هذه المجمعات التي أنشئت انطلاقا من 14 شركة لتسيير مساهمات الدولة سبعة (7) مجمعات جديدة و خمسة (5) كانت موجودة من قبل. وتخص المجمعات السبعة الجديدة قطاعات الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، التجهيزات الكهربائية والكهرومنزلية والإلكترونيك، الصناعات المحلية، الميكانيك، صناعات التعدين والحديد والصلب، النسيج والجلود. أما المجمعات الخمسة الأخرى التي كانت موجودة من قبل فيتعلق الأمر بالشركة الوطنية للسيارات الصناعية، المجمع الصناعي للإسمنت، مجمع الصناعات الصيدلانية (صيدال)، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت، مجمع مناجم الجزائر[1] .

وقد أوصت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد على التعجيل بالتحول الهيكلي من خلال تيسير تنقل عوامل الإنتاج عن طريق إصدار قانون عمل مبني على إستراتجية تشغيل حقيقية لتوزيع القوة العاملة وتعزيز حمايتها مع مراجعة برامج التشغيل الحالية، والاهتمام بالتكوين والتدريب وجعله موائم مع متطلبات سوق العمل.

كما تقتضي الإستراتجية الصناعية دعم القطاعات التي تملك فيها الجزائر مؤهلات طبيعية ودمجها بالأنشطة الصناعية من أجل الحصول على أكبر قيمة مضافة، مثل الطاقات المتجددة والصناعات الغذائية والخدمات إضافة إلى الاقتصاد الرقمي والمعرفة والصناعات المتعلقة بالمحروقات والمناجم، وتشجيع المؤسسات والشركات الناشطة في عملية التصدير.

**رابعا: إضفاء الطابع الإقليمي على التنمية الصناعية**

يقتضي انتشار التنمية الصناعية على كامل التراب الوطني توفير العقار الصناعي الذي يعد أحد أكبر المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة والاستثمار عموما في الجزائر، رغم المجهودات التي بذلتها الدولة ولا تزال تبدلها من أجل الاستجابة إلى كل الطلبات على العقار بهدف الاستثمار، كما تمَّ خلال برامج الإنعاش الاقتصادي إنشاء وتوسيع وإعادة الاعتبار للكثير من المناطق الصناعية ومناطق النشاط، إضافة إلى الانطلاق في إنشاء 50 منطقة صناعية جديدة عبر 39 ولاية في سنة 2017 بواسطة القروض الطويلة الأجل التي رصدها الصندوق الوطني للاستثمار، ومنحها للمستثمرين في إطار الامتياز[2].

[1] الوكالة الوطنية للاستثمار، إنشاء مجمعات عمومية للإنعاش القطاع الصناعي، على الموقع www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2017/10/26.
[2] مخطط عمل الحكومة، مرجع سابق، ص 22.

كما يتطلب توزيع التنمية الصناعية إعداد خارطة إقليمية لفرص الاستثمار من أجل الاستفادة من المزايا التي يتسم بها كل إقليم والابتعاد عن تركيز الاستثمارات في جهات معينة، كما أن إعداد هذه الخارطة ينبغي أن يكون محل عمل مشترك مابين الحكومة والفاعلين في الإقليم من جهات إدارية مختصة ومنظمات أرباب العمل وجمعيات مهنية.

**خامسا: ضمان تأمين وتنويع مصادر الطاقة**

ولا يتأتى هذا إلا بنجاح برنامج التحول الطاقوي الذي سيكون أيضا وسيلة لتنويع الصناعة الوطنية، وهذا باقتران البرنامج الوطني للفعالية الطاقوية مع برنامج صناعي وتكنولوجي لتنمية الطاقات المتجددة.

فبالنسبة لبرنامج الفعالية الطاقوية يركز على القطاعات الاستهلاكية التي لها طلب كبير على الطاقة والمتمثلة في البناء، النقل والصناعة، إذ يهدف البرنامج إلى تشجيع تنفيذ الاختراعات والتكنولوجيات المبتكرة حول العزل الحراري للمباني القائمة والجديدة، وتشجيع اختراع المعدات والأجهزة المنزلية في السوق المحلية، بما في ذلك سخانات المياه الشمسية والمصابيح[1]، وتعزيز استخدام أنواع الوقود غير ملوثة وتخفيض استخدام مادة المازوت. وينتظر منه تحقيق سنة 2030:

- إقتصاد أكثر من 1500 ميغاواط ؛
- تخفيض 200 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون؛
- خلق أكثر من 180 ألف منصب شغل جديد.

أما فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة فيجب إجراء تحديد دقيق لمؤهلات الجزائر من الطاقات المتجددة، خاصة في مجال الرياح والطاقة الشمسية، والبحث في السبل الكفيلة بتخفيض تكلفة صناعة الألواح الشمسية ومولدات الطاقة باستخدام المروحات الهوائية، وفي هذا الإطار فقد شرعت الجزائر في بناء محطات طاقات متجددة ومنها المحطة الهجينة حاسي رمل (150 ميغاواط) التي دخلت حيز الخدمة في 2011، وكذا مزرعة الرياح بأدرار (10 ميغاواط) وكذا المحطة الشمسية التجريبية بغرداية (1.1 ميغاواط) والتي دخلتا الخدمة في جويلية 2014، وهي قدرات إنتاج متواضعة جدا مقارنة مع محطة ورزازات جنوب المغرب[2].

**سادسا:حوكمة النموذج الاقتصادي الجديد**

إن نجاح الرؤية الجديدة للنمو الاقتصادي في الجزائر لا تتمثل في إظهار القطاعات ذات الأولوية للنمو فحسب بل يجب إيجاد نظام حوكمة لجميع تلك السياسات المتخذة يشمل مجموعة من التدابير والإجراءات التي تساعد على تحقيق ذلك يمكن تحديدها فيما يلي[3]:

- التنسيق بين الحكومة والمؤسسات الاقتصادية من أجل تجسيد النموذج الجديد على أرض الواقع وذلك في إطار مؤسساتي يهدف تدليل الصعوبات وتشجيع الابتكارات والبحث عن أسواق جديدة للتصدير؛
- إعادة صياغة نموذج جديد للاستثمارات العمومية يتضمن على الخصوص تدنية تكلفة المشاريع العمومية، ومدة إنجازها وتعظيم الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛

[1] www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Programme-National/Programme-National-Efficacite-Energetique.pdf
[2] www.aljazairalyoum.com
[3] Ministère des Finances(2016), op-cit, PP: 20 -t 21

– صياغة نظام وطني جديد للمعلومات الإحصائية، يمكن من توفير إحصائيات دقيقة على مجمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية؛

– تقييم السياسات العمومية لأنها لم تكن موجهة نحو تحقيق الأهداف، إذ أن تسيير المؤسسات العمومية بصفة عامة يعبر عن تسيير مهام لا تسيير أهداف، ولذلك من الضروري تقيمها وجعلها تتماشى والأثر الايجابي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛

– من أجل ضمان نجاح الإصلاحات الاقتصادية من الضروري وجود إدارة اقتصادية بإمكانها تنفيذها بطريقة ناجعة.

**خاتمة:**

من خلال معالجتنا في هذا البحث للمحاور التي جاء بها نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي أعلنت عنه الحكومة الجزائرية سنة 2016، نستخلص النتائج التالية:

– أن برامج الإنعاش الاقتصادي لم تنجح في تنويع الاقتصاد الوطني رغم دورها في تحسين بعض المؤشرات التنموية، لذلك جاء نموذج النمو الاقتصادي الجديد لإعادة توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية من الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للثروة إلى مصادر متنوعة للثروة أساسها الإنتاج الحقيقي بناءا على مرتكزات وإستراتجية محددة.

– أن الأزمة النفطية لسنة 2014 ساهمت بشكل مباشر في تسريع صياغة والإعلان عن النموذج الاقتصادي الجديد الذي يهدف إلى فك الارتباط بالريع البترولي، رغم أن مسودته الأولية كانت في سنة 2012، وكان من المقرر الشروع في تنفيذه منذ 2013 .

– أن تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي الجديد يصطدم بعدة معوقات أهمها صعوبة الانتقال الطاقوي، وتحسين مناخ الأعمال.

– أن بعض الأهداف التي كانت مقررة للفترة 2016-2019 لم تتحقق بالشكل المأمول.

ولكي يتم تجسيد هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بفعالية فإننا نوصي ب:

– ضرورة الاعتماد على المعرفة العلمية ومخرجات الجامعة من أبحاث وكفاءات، والاهتمام بالبحث العلمي كدعامة للإقلاع الاقتصادي.

– ضرورة إشراك جميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية (جمعيات مهنية، أرباب العمل،جمعيات المجتمع المدني) كل من جهته في تهيئة الظروف المثلى لتنفيذ ونجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

– ضرورة الاهتمام أكثر بالمؤسسات الاقتصادية ومرافقتها خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها على الابتكار.

– يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية مرافقة لعملية تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد.

## قائمة المراجع

### أولا: المراجع العربية

1- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، 2010، جامعة بسكرة، ص ص:204-205.

2- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

3- عبد الطيف ماجد، مأمون دقامسة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 22، العدد 87، الإمارات العربية، 2001.

4- محمود عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر،2008.

5- محمد شاكر عصفورة، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، 2008.

6- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد العاشر،2012، جامعة ورقلة، الجزائر.

7- محمد ابو عبد الله، جريدة العربي الجديد، بشير مصيضفى: الجزائر تمتلك مصادر متنوعة لإدارة اقتصادها، الجزائر، 07 سبتمبر 2015. على الرابط https://www.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople/2015/9/6/

8- مدحت كاظم القريشي، السياسة الصناعية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)، شبكة الاقتصاديين العراقيين، نشر في 2014/12/30، على الموقع http://iraqieconomists.net/ar/2014/12/30

9- وافي ناجم، بلال بوجمعة، مساهمة برامج الإنعاش الاقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية أدرار خلال الفترة 2001-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثالث، سبتمبر 2017، جامعة بشار.

10- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002.

11- وزارة المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019.

12- وزارة المالية، مذكرة عرض المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2018، 30 مارس 2017.

13- وزارة المالية، قرار رقم 21 مؤرخ في 19 جمادى الثانية،1437 الموافق28 مارس سنة 2016، المتعلق بالكيفيات والشروط التي تصدر وفقه الخزينة العامة، سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي.

14- الوكالة الوطنية للاستثمار، إنشاء مجمعات عمومية للإنعاش القطاع الصناعي، على الموقع www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2017/10/26.

15- الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

### ثانيا: المراجع الأجنبية

16- Jean-Yves Capul, Olivier Garnier, dictionnaire D'économie et de sciences sociales, Hatier Scolairen, Paris ,2002.

17- Ministère des Finances, le Nouveau modèle de Croissance (synthèse), Juillet 2016

18- Ministère des Finance, Direction Générale de la prévision et des politiques, Principaux Indicateurs Macroéconomie financiers_DG_1990-2017.

19- Ministère de la Agriculture et Développement Rurale et de Pèche, Objectifs de développement des filières stratégiques de l Agriculture, 2016.

20- Ministère des Finances, Instruction N°02 du 06 février 2017.

21- Ministère des Finances, Lettre de politique de développement (Programme d'appui budgétaire à la compétitivité industrielle et énergétique).

22- Office Nationale des Statistiques (ONS), Principaux indicateurs économiques de l'Algérie 2009-2010.
23- www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Programme-National-Efficacite-Energetique.pdf
24- www.aljazairalyoum.com